بدأ اليمن يتحسس أهمية وسائل الدفع الالكترونية في وقت مبكر نتيجة أزمة السيولة التي كان لها الآثر الكبير في تداخل الأزمات..

وفي ظل أزمة السيولة اتجهت الكثير من البنوك اليمنية إلى تبني خدمات الكترونية تحد من حدة هذه الأزمة وتمكنها من تقديم خدماتها لعملائها..

الآن تبرز الحاجة إلى التعامل بالنقد الالكتروني أكثر من أي وقت مضى بفعل انتشار فيروس كورونا الذي ينتقل بالملامسة وباتت التعاملات بالعملات الورقية بيئة خصبة لانتقال هذا الوباء، ووجد العالم نفسه مضطراً إلى التخفيف من التعاملات بالعملات الورقية وانتهاج وتطبيق خدمات الكترونية تمكن الناس من القيام بمختلف المعاملات المالية بدون تبادل الأوراق النقدية..

في هذا الملف تتنوع المعلومات التي تتحدث عن النقود الالكترونية وتجربة البنوك اليمنية معها..

أعد الملف / قائد رمادة

بدأها اليمن مبكراً..

وسائل الدفع الالكترونية.. وقتها الآن

البنوك اليمنية وتجربة وسائل الدفع الإلكترونية

أولت الكثير من البنوك اليمنية مسألة الأتمتة والتعاملات المصرفية الإلكترونية وتقديم خدمة مالية عبر أحدث وسائل الاتصال اهتماما كبيرا، كونها أكثر فاعلية ونجاحاً في الوقت الراهن.

وعبر تطبيق النقود الالكترونية، التي تستخدمها بعض البنوك اليمنية عبر الهواتف الذكية يستطيع المستخدم إدارة حسابه، الذي هو رقم هاتفه في تلقي التحويلات أو دفع الفواتير والمشتريات أو التحويل والإيداع والسحب، وهو جالس في مكانه وفي أي وقت.

وتعد وسائل الدفع الإلكترونية واحدة من الابتكارات، التي أفرزها التقدم التكنولوجي، ويلعب التطور التكنولوجي دوراً حيوياً في حياة البشر وتمتد آثار هذا التطور إلى كافة مناحي الحياة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية، ولقد ظهرت في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر المختلفة، التي أفرزها التقدم التكنولوجي مثل التجارة الإلكترونية، ووسائل الدفع الإلكترونية، والنقود الإلكترونية.

وفي اليمن استفادت بعض البنوك من هذه الخدمة واعتمدتها، ولاقت هذه الخدمة ارتياحا كبيرا وتقبلا واسعا من قبل المجتمع، وأقبل عليها منذ تدشينها، كونها البديل الآمن وخاصة في ظل كثرة السرقات والنهب.

موبايل موني.. كاك بنك

منتج موبايل موني هو خدمة الكترونية أطلقها بنك التسليف التعاوني والزراعي ويمكن من خلاله تحويل واستقبال الأموال وتسديد الالتزامات من فواتير ومشتريات من أي مكان وفي أي وقت، وبدون ضرورة فتح حساب بنكي وإنما عبر رقم الجوال الخاص بالعميل وباستخدام رسائل SMS أو عبر التطبيقات الخاصة بالخدمة.

تطبيق الكريمي جوال

تطبيق الكريمي جوال يساعد العملاء على إدارة حساباتهم في بنك الكريمي حيث يمكنهم من إرسال الحوالات والتحويل بين الحسابات وتبديل العملات بين حساباتهم وسداد فواتير الخدمات عبر الجوال في أي وقت إرسال الحوالات. الإيداع للحسابات. الاستعلام عن الرصيد في أي وقت. تسديد فواتير الخدمات الخاصة بهم. والعديد من المزايا الأخرى.

محفظتي..
بنك التضامن

تعتبر خدمة محفظتي إحدى الخدمات المالية التي يقدمها بنك التضامن ، وهي طريقة دفع إلكترونية تتم باستخدام الهاتف الجوال عبر تطبيق يسمى محفظتي، يقوم من خلاله المشترك بتنفيذ عملياته المالية، كالتحويل وسداد المدفوعات، والشراء من المواقع العالمية عبر هاتفه الجوال، إذ توفر لك كمستخدم فرصة إدارة جميع حركاتك المالية من هاتفك الجوال وبطريقة سهلة، آمنة وسريعة، في أي وقت وأي مكان.

خدمة النقود الالكترونية «بيس»
بنك الأمل للتمويل الأصغر

هو عبارة عن مخزون نقدي يتم إدارته عبر الهاتف المحمول لعميل دون الحاجة إلى حساب بنكي ، ومثل رقم تلفون العميل هو رقم حسابه الالكتروني في بنك الأمل ، ويمكن للعميل من خلالها تنفيذ عمليات الشراء والتحويل وسداد الفواتير مباشرة من هاتفه عبر التطبيق الخاص بالخدمة أو عبر الرسائل القصيرة SMS .

ريال موبايل
شركة يمن موبايل للهاتف النقال

هي خدمة تحصيلات الكترونية وشحن فوري تقدمها شركة يمن موبايل لجميع مشتركيها، يتم من خلالها تغذية رصيد إلكتروني للمشترك بحساب مستقل عن رصيده العادي، وبنفس رقم الموبايل، ويستطيع المشترك سداد ودفع رسوم الخدمات والباقات لأرقام يمن موبايل ، وكذلك سداد فواتير خدمات الاتصالات والخدمات العامة (الهاتف الثابت، الأنترنت، الكهرباء، المياه...) وبالإمكان تحويل الرصيد الالكتروني لمشترك آخر لاستخدامه في سداد الفواتير.

فلوسك.. بنك اليمن والكويت

(فلوسك) هي خدمة نقد إلكتروني، مقدمة من بنك اليمن والكويت، تمكن العملاء من استخدام نقوده وتنفيذ معاملاته المالية بطريقة سهلة وسريعة وآمنة عبر هاتفه المحمول (هاتف ذكي أو عادي) دون الحاجة إلى أن يكون لديك حساب بنكي ، وهي خدمة مقدمة بالتعاون بين شركة كواليتي كونكت - المتخصصة في مجال تقنيات وأنظمة الخدمات المالية الالكترونية- وبنك اليمن والكويت بموجب ترخيص البنك المركزي اليمني بهدف تعزيز الشمول المالي وإيصال الخدمات المالية والمصرفية إلى أكبر شريحة من المواطنين بجودة وأمان وتكلفة مناسبة.

سبأ موبايلي.. بنك سبأ الإسلامي

خدمة مقدمة من بنك سبأ الإسلامي، تمكن العملاء والجمهور من تسديد فواتير استهلاك خدمات الهاتف المحمول والأنترنت والهاتف الأرضي وفواتير تيليمن الدولية والكهرباء والمياه والعديد من الخدمات المصرفية بحماية كاملة لإجراء العمليات المصرفية بكل سهولة ومن أي مكان في العالم.

موبايل مصرفي.. البنك اليمني للإنشاء والتعمير

هو تطبيق للجوال / للأجهزة الذكية، مقدم من البنك اليمني للإنشاء والتعمير، يمكّن العميل من إجراء عملياته المصرفية من خلال الجوالات الذكية والأجهزة اللوحية في أي وقت ومن أي مكان.

قدمت جمعية البنوك اليمنية ورقة عمل حول أهمية استخدام الريال الإليكتروني، وذلك كبادرة منها لتعريف الناس بأهمية الدفع الإليكتروني في حلقة نقاشية، وكذلك تحقيق الشمول المالي ، تعزيز الثقة لدى الجمهور، وعودة الودائع لدى البنوك، وحل أزمة السيولة، وعليه تحسن وتعافي القطاع المصرفي بشكل خاص، والاقتصاد بشكل عام.. ولأهمية هذه الورقة فإن المجلة تعيد نشرها.

وسائل الدفع الإلكترونية ستعمل على حل أزمة السيولة وتحسن وتعافي القطاع المصرفي

أكرم الجرموزي*

تعتبر جمعية البنوك جمعية مستقلة تمثل جميع البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية وتعمل جاهدة على حل جميع القضايا والعوائق المتعلقة بالبنوك كما تعمل بالتنسيق فيما بينها وبين البنك المركزي والأطراف ذات العلاقة بشكل مهني لتحسين جودة الخدمة المصرفية ومنها أنظمة الدفع الإلكتروني.

وانطلاقاً من الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة في تجاوز أزمة السيولة النقدية للعملة المحلية عبر وسائل التداول الإلكترونية الحديثة للنقود في رفع معدل التداول الإلكتروني بين الجمهور، وتحقيق الشمول المالي ، ونظرا للتطور التقني في العصر الحديث ومنها ما يتعلق بالخدمات في مجالات الاتصال وعالم المال والأعمال؛ فقد ظهر استخدام (النقود) الريال الإلكتروني عبر الهاتف المحمول بتقنياته وتطبيقاته كأحدث وسيلة في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني، التي تعمل تحت التصنيف المالي والأداء من أو عبر جهاز المحمول بدلا من الدفع نقداً أو بشيك أو عبر بطاقات الائتمان، وأتاح تطور أجهزة الهاتف المحمول، واستخداماتها إلى تقديم خدمات مصرفية، من خلال الهاتف المحمول مثل التحويل بين البنوك الكترونياً .

بمعنى آخر استخدم الهاتف المحمول كقناة لإجراء معاملات مع المصرف، الذي ينتمي إليه العميل، ثم ربط العميل بالخدمات الأخرى المتاحة، مثل : استخدام الهاتف المحمول لتخزين أو الاحتفاظ بقيم مالية، وتحويلها الى الآخرين للوفاء بمتطلبات مالية.

وقد ساهم انتشار هذه الخدمة في تقديم خدمات مالية أساسية لكثير من الأفراد ممن لم يكن لهم أي اتصال بالقطاع المصرفي، أو لم تتم تغطيتهم بالخدمات المصرفية، ويعد استخدام النقود الإلكترونية (الريال الإلكتروني) كأحد وسائل الدفع، التي ستساعد البنوك على جذب أكبر عدد ممكن من الأفراد والشركات لدى القطاع المصرفي، وكذلك تحقيق الشمول المالي ، وتعزيز الثقة لدى الجمهور وعودة الودائع لدى البنوك وحل أزمة السيولة، وعليه تحسن وتعافي القطاع المصرفي بشكل خاص، والاقتصاد بشكل عام.

المحور الأول: ماهية النقود الإلكترونية

تعني وحدات إلكترونية ذات قيمة نقدية، تعادل كل وحدة ريال يمني فقط دون غيره من العملات الأخرى، يصدرها بنك يعمل في اليمن، وهذه الوحدات تمثل التزاما على البنك المُصدر لها، وذلك شريطة استلام البنك قيمة النقد (بالريال اليمني) لا تقل عن قيمة وحدات النقود الإلكترونية،

ويكون لهذه الوحدات المحددات التالية :.

١- مخزنة على أجهزة أو وسائط إلكترونية أو مغناطيسية .

٢- مُصدرة، شرط استلام المُصدر قيمة النقد، وأن لا تقل عن قيمة النقود الإلكترونية.

٣- تقبل على أنها وسيلة دفع من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين، من غير المُصدر لها، وقابلة للاستبدال إلى النقد.

ومن الشروط الهامة جداً للنقود الإلكترونية قبولها لدى جهات أخرى غير الجهة المُصدرة، وأن تقوم الجهة المُصدرة باسترداد تلك النقود الإلكترونية، ودفع قيمتها المكافئة من النقد التقليدي عند الطلب، ويظل هذا الشرط فارقاً جوهرياً بين النقد الإلكتروني وبين الوحدات الزمنية للبث (Air time units) لخدمات شركة المحمول، التي لا يجوز استردادها مرة أخرى من الشركة ولكن يجب استهلاكها في مقابل خدمات الشركة والسؤال، الذي يطرح نفسه هو.

ما قيمة النقود الإلكترونية وعلاقتها بالعملة التقليدية؟

تُصدر النقود الإلكترونية بقيمة مساوية لعملة دولة الإصدار، تحت قواعد تحكم عملية الإصدار بهدف الحفاظ على عملة الدولة، وألا يتم العبث بها بسبب إصدار النقد الإلكتروني من قبل جهات غير معنية بالسياسة النقدية، وبالتأثير على قيمة العملة، ومن أهم تلك القواعد منع الجهات المُصدرة من منح فائدة على الأموال الإلكترونية المودعة؛ لعدم إعطائها الفرصة؛ لخلق نقد جديد، وذلك لأنه إذا كان المبدأ أن أي نقد إلكتروني يتم إصداره هو؛ مقابل نقد حقيقي تم إيداعه، وبالتالي فلا يمكن أن يتم خلق نقد إلكتروني جديد بدون إيداع نقد حقيقي، حتى لو كان خلق النقد الإلكتروني يتم في صورة منح فائدة على النقد المودع، والهدف الأهم من هذه القاعدة هو الحفاظ على الثقة بالنقد المُصدر الحقيقي، وبالتالي الحفاظ على قيمة النقد الحقيقي من التلاعب بسبب النقود الإلكترونية المصدرة من أي جهة غير البنوك المركزية، والقاعدة الثانية الأكثر شيوعاً هي عدم منح ائتمان مقابل النقد الإلكتروني؛ للحد من التضخم النقدي، كما حدد في قرار المحافظ رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ م، بشأن القواعد التنظيمية؛ لتقديم المؤسسات المالية خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول، الذى قضى بأن تكون رأس مال الشركة المالية مليارى ريال يمني مودع لدى إحدى البنوك ، مع تأمين نقدي بمبلغ ٢٠٠ مليون ريال يمني مودع لدى البنك المركزي ، كما يعتبر هذا القرار أو التعميم المنظم للإصدار النقدي الإلكتروني من قبل الشركات المالية وشركات الاتصالات بجانب البنوك العاملة في هذا المجال إنطلاقاً للرؤية الاستراتيجية والمسار الصحيح لذلك.

المحور الثاني : أهمية وأهداف استخدام النقود الإلكترونية

أصبح من أهم المؤشرات لقياس النمو

خدمات الدفع الإلكتروني عبر المحمول من أهم الوسائل حالياً لدمج الفقراء وذوي الدخل المحدود في النظام المالي

الاقتصادي والاجتماعي قدرة الأفراد والمؤسسات الصغيرة على استخدام الخدمات المالية، بما في ذلك فتح الحسابات ، تحويل الأموال، والحصول على قروض صغيرة؛ لتحقيق فرص النمو والوصول إلى المبتغى والهدف، خاصة في الدول النامية أو الأقل نمواً؛ حيث يصعب توفير الخدمات المالية بشكل مناسب مقارنة بالدول المتقدمة ، ومن العوامل المؤثرة في هذا المؤشر:

١- التكلفة العالية لفتح وإدارة فروع للمصارف في المناطق القروية والبعيدة .

٢- ارتفاع تكلفة إدارة الحسابات؛ مما يؤدي وبشكل عام بوضع قيود على عملية فتح الحسابات وطلب حد أدنى من الرصيد، وقد يمثل قيمة مرتفعة لفتح الحساب.

٣- استهلاك مبالغ مرتفعة كمصاريف مصرفية.

كل هذه العوامل تمثل تحديات متعددة أمام الفقراء والأفراد ذوي الدخل المحدود لفتح حسابات مصرفية، وبالتالي حرمانهم من عدد من الخدمات المصرفية المهمة.

لذا تعتبر خدمات الدفع الإلكتروني عبر المحمول من أهم الوسائل حالياً لدمج الفقراء وذوي الدخل المحدود في النظام المالي، وبهذا تكون خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول قادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الآتية:

١- الشمول المالي (Financial Inclusion)، ويقصد به تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة، من خلال مزودي هذه الخدمات، ومن الأهداف الرئيسية للاشتمال المالي:-

أ) تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية؛ لتعريف المواطنين لأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي (Financial & social stability) .

ب) تعزيز وحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين لحقوقهم وواجباتهم.

ج)تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

٢- ارتفاع عدد المتعاملين مع القطاع المصرفي:

أن عودة العملاء سواء أفراد أو شركات من خلال الاستخدام الريال الإلكتروني، كوسيلة للتبادل التجاري عبر المصارف سيعزز الثقة المصرفية لدى الجمهور؛ مما يعمل على ارتفاع الودائع داخل الجهاز المصرفي، التي بدورها تحسين وتعافي البنوك خاصة والاقتصاد عامة.

٣- تحقيق فرص نمو اقتصادي : لا شك أن الحرب على اليمن، والحصار الاقتصادي، وتداعياتهما، وما برز عنهما من أزمات قد تسبب في تدهور النشاط المصرفي، واختلال الموازين النقدية، وتسبب في انهيار سعر العملة الوطنية مساهم في ارتفاع خسائر هذا القطاع، التي طالت آثاره كافة القطاعات الاقتصادية، والجوانب الإنسانية، حيث

شهد نمو العرض النقدي حتى عام ٢٠١٨ م، بمعدل زيادة العرض النقدي بحوالي ٦٢٪ حيث ارتفع العرض النقدي من ٣١٠٦ مليار ريال سنة ٢٠١٤م إلى ٥٠٣١ مليار سنة ٢٠١٨م، الذي أدى إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، هذا من جانب، وأيضا ارتفاع الطلب على العملة الصعبة؛ مما عمل على ارتفاع سعر الدولار، الذي بدوره تكبدت البنوك خسائر شراء النقد بمعدل ٤٠٪ وأكثر (المرجع تقرير وزارة المالية لسنة ٢٠١٨).

كما أن العرض النقدي لسنة ٢٠١٨ كما ذكرنا سابقا بحوالي ٥٠٣١ مليار منها ٦٢٤ مليار ودائع تحت الطلب، و٢٠٠٩ مليار شبه النقد والنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بحوالي ٢٣٩٩ مليار ريال، ومن خلال تفعيل النقود الإلكترونية، وتقديم الخدمات المصرفية من خلالها وتعزيز ثقة المواطن اليمني بالجهاز المصرفي ككل.

٤- أن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني عبر القطاع المصرفي سيعزز الثقة لدى جميع أطراف مستخدمي أنظمة الدفع الإلكتروني، سواء مستهلك للسلع والخدمات (المستخدم) أو مقدم السلع والخدمات (شركات أو وكلاء) في حماية حقوقهم وحفظ ارصدتهم، التي ستكون تحت إشراف ورقابة قطاع الرقابة على البنوك لدى البنك المركزي.

٥- النقود الإلكترونية ستعمل على تخفيض الطلب على النقود الورقية، ولو بشكل نسبي، التي تُعاني منها بعض البنوك بسبب شحة السيولة وارتفاع كلفتها.

٦- الشراكة الحقيقية بين البنوك وبين مؤسسات وشركات الاتصالات، التي بدور الأول في تلقي الودائع، وفتح الحسابات، وهو من نشاطها الرئيسي ، بينما الثاني توفير البنية التحتية لأنظمة الدفع الإلكتروني، وبالتالي قدرة البنوك في إدارة أنظمة الدفع بشكل افضل وبتقنيات عالية.

٧- خدمة النقود الإلكترونية هي خدمة مصرفية تعتمد على الهاتف النقال، حيث يكون الحساب المصرفي للعميل هو نفس رقم هاتفه المحمول؛ الأمر الذي سيمكنه من القيام بمعظم الوظائف والعمليات المصرفية .

إذا الأهداف الرئيسية من خدمات النقد الإلكترونية كوسيلة للدفع تكمن في العديد من النقاط :

١- التخلص أو الحد من استخدام السيولة النقدية الورقية.

٢- تحقيق الشمول المالي لجميع شرائح المجتمع.

٣- ابتكار وسائل دفع جديدة للمواطنين في دفع قيمة احتياجاتهم الشخصية.

٤- وسيلة مهمة جدا في السيطرة والحفاظ على السياسات النقدية الخاصة بالبنك المركزي.

٥- تعتبر عاملا مهما في إحكام السيطرة على تلاعب الصرافين بالنقد، وأسعار الصرف، وحسب منشور البنك المركزي أنه سمح بالتحويل للعملة الصعبة في النقد الإلكتروني.

٦- تساعد في وضع إطار عام للتعاملات النقدية، ووسيلة للإيفاء بمتطلبات المواطنين والتزاماتهم.

٧ - تعتبر عاملا مهما في توزيع المساعدات النقدية للضعفاء والفقراء والوصول إلى المناطق الريف، التي يصعب على البنوك الوصول إليها.

وسائل الدفع الإلكترونية ستعمل على تخفيض الطلب على النقود الورقية ولو بشكل نسبي

المحور الثالث : آلية إدارة نظام الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول

تعريف نظام الدفع / نظام إلكتروني تضعه وتشغله بنوك في اليمن؛ للدفع عن طريق الهاتف المحمول، وفقاً للقواعد بعد الحصول على ترخيص من البنك المركزي اليمني.

يقصد بإدارة النظام أي إدارة كافة الجوانب بالنظام بما فيها ملفات أصحاب الحسابات ، وملفات الحركات على الحساب، بما فيها التحويلات والإيداعات، والسحوبات المنجزة في تلك الحسابات، وفي هذا الصدد وبما أن هناك اختلاف بين النقود الإلكترونية، والنقود الورقية فإن حسابات نظم الدفع عبر الهاتف النقال، يختلف عن حسابات العملاء، لدى شركات الهاتف المحمول، حيث أن عملاء شركة الهاتف المحمول تستخدم فقط في إجراء مكالمات، أو الحصول على خدمات أخرى من الشركة، كما أن الأموال، التي تُدفع مقدماً لشركة المحمول (prepaid) هي مقابل خدمة يحصل عليها العميل، ولا يمكن للعميل استرجاع أمواله.

في حين و أن الأموال المودعة في نظام الدفع عبر الهاتف النقال مودعة على سبيل الأمانة، ولا تمتلكها الشركة، بل تبقى في ملكية العميل صاحب الحساب، وهناك ثلاثة نماذج محورية يدور حولها تقديم النماذج المختلفة لنظام الدفع عبر الهاتف النقال:

١- نموذج إدارة النظام بواسطة المصارف فقط.

يكون هذا النموذج هو المناسب في حالة وجود قطاع مصرفي متحقق من حيث إدارة المخاطر، حيث يميل القطاع المصرفي الى إدارة النظام لكونه يقع ضمن نطاق نظم الدفع القومية، وبما أن أصل نشاط فتح الحسابات وتلقي الإيداعات هو نشاط مصرفي؛ لذلك يميل القطاع المصرفي إلى إدارة النظام، ورغم أن إدارة النظام من قبل المصارف عادة ما يكون أكثر كلفة، مقارنةً بإدارته من قبل شركات الهاتف المحمول، إلا أن الميزة الأساسية في هذه الحالة هي وجود فرص لتقديم خدمات مصرفية إدارية لصاحب الحساب، وربطه بالخدمات المصرفية، الأخرى، كما أن إدارة المصارف للنظام كاملاً يتيح لها تحمل المسؤولية عن كل الأطراف المشتركة في الخدمة.

٢- نموذج إدارة النظام بواسطة شركة الهاتف النقال فقط.

تمتلك شركة الهاتف المحمول الكثير من الخبرات في إدارة مكونات مثل هذه النظام حيث أن مستخدمي النظام هم بالأصل عملاء لهذه الشركة وشبكات توزيع الخدمة أو ما يعرف بالوكلاء وهم على علاقة يومية بها والشبكة، التي تستقبل أوامر العميل بالإيداع والسحب والتحويل ومنظومتها هي الجزء المهم من البنية التحتية، التي تديرها شركات المحمول، وبالتالي فإن كل هذه العوامل لها أثر في تقديم خدمات النظام بتكلفة أقل، مقارنة مع النموذج السابق، خاصة عند تقديمه دون الاستعانة بشركات المحمول.

٣- نموذج إدارة النظام بواسطة الهاتف النقال والمصارف معاً.

يعتمد هذا النموذج على الشراكة بين المصارف، وبين شركات الهاتف المحمول من خلال الاستفادة من خبرات كل طرف وخبرته مع الأخذ بالاعتبار القوانين المنظمة لكل منهما ويكون المصرف هو المسؤول عن فتح الحساب، وتلقي الإيداعات، بينما تكون شركة المحمول مسؤولة عن إدارة الوكلاء وتوفير البنية التحتية للنظام.

وسواء كان مشغل النظام مصرفاً أو شركة هاتف محمول أو كلاهما فإن السلطات في داخل البلد تبقى هي المسؤولة على منح رخصة تشغيل النظام، إما من البنك المركزي أو مؤسسات تنظيم الاتصالات أو وزارة الاتصالات في البلد، وفي بعض الدول لا تكون مثل هذه الخدمات خاضعة لأي سلطة منظمة ، لكن الأفضل أن يخضع هذا النظام لسلطة البنك المركزي، بحيث يكون البنك المركزي الجهة الوحيدة، التي يكون لها سلطة إصدار النقد داخل الدولة، وأي إصدار لوسيلة أخرى تحتوي على قيمة مثل قيمة النقد، أو العملة المحلية، ويجب أن تتم بموافقة البنك المركزي، كذلك؛ فإن إصدار النقود الإلكترونية المستخدمة من قبل أطراف متعددة بالنظام يفترض أن هذه النقود الإلكترونية تحمل قيمة مساوية لقيمة النقد الحقيقي ، مما يتطلب موافقة البنك المركزي، ويرجع ذلك لأهمية تدخل البنك وضبط الجوانب التالية:

١- التوسع في استخدام النقود الإلكترونية دون ضوابط يمكن أن يؤدي إلى زيادة المعروض من النقد، وبالتالي حدوث تضخم، والتأثير على قيمة العملة داخل البلاد، وهذا يدخل في صميم عمل البنوك المركزية.

٢- عدم وجود ضوابط في الإصدار والتسجيل وإدارة تلك النظم يؤدي إلى وجود عدم ثقة في النقد الإلكتروني، وهذا يؤدي إلى تداعيات سلبية عديدة.

٣- عملية إصدار النقد بدون ضوابط يمكن أن تجعل المُصدر يقوم ببعض عملية التزوير بمعني إصدار نقود إلكترونية بدون غطاء من النقد الحقيقي، وهذا عمل شديد الضرر بالعملة المحلية.

- نموذج لإحدى البنوك عن الخدمات المقدمة من خلال النقود الإلكتروني بالشراكة مع شركات الاتصالات.

مزايا الخدمة (النقود الإلكترونية)

- ليس بالضرورة أن يكون لديك حساب بنكي ، وإنما يكفي أن يكون لديك هاتف محمول للاشتراك في الخدمة.
- يمكنك استقبال وإرسال الأموال، وكافة الحوالات المالية عبر الهاتف المحمول.
- سداد كافة فواتير (الهاتف ، الإنترنت ، المياه ، الكهرباء وغيرها)
- وسيلة دفع الكترونية جديدة توفر الوقت والجهد في دفع فواتير المشتريات والرسوم وغيرها.
- وسيلة لاستلام المرتبات ودفع الرسوم الحكومية.
- تضم خدمة موبايل موني مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية من خلال تقنية الرسائل القصيرة SMS أو عبر تطبيقات الموبايل.
- تمتع بالسرية العالية، وسهولة وأمان ومراعاة الخصوصية في استخدام الخدمة.
- إمكانية استخدام الخدمة بفعالية وكفاءة من أي مكان وفي أي وقت باستخدام الهاتف المحمول.

الخدمات المقدمة

عبر موبايل موني

من خلال الرسائل النصية إلى موبايل موني يمكنك الحصول على الخدمات التالية:

- تحويل الأموال من هاتف محمول إلى هاتف محمول آخر.
- ارسال واستقبال الاموال وكافة الحوالات المالية.
- سداد كافة الفواتير.
- سداد المشتريات والدفع الإلكتروني (من المواد الغذائية ، والمستلزمات المنزلية والإلكترونية والمدفوعات الحكومية ، وكذلك أقساط القروض المستحقة).
- الاستعلام عن الرصيد.
- الاستعلام عن تفاصيل آخر العمليات.
- طلب كشف حساب تفصيلي يرسل بالبريد الإلكتروني.
- توقيف الخدمة بشكل مؤقت.
- تغيير كلمة السر .

المحور الرابع :التحديات والتوصيات المقترحة لإنجاح النقود الإلكترونية:

١- ارتفاع كلفة الرسائل النصية SMS والاشتراكات السنوية الخاصة وshort Code و USSd المدفوعة لمؤسسات وشركات الاتصالات ، حيث أن الخدمة الإلكترونية تعتمد بشكل كبير على الرسائل النصية لإشعار العميل عن كل عملية قام بها ، للعلم أنها تقدم مجاناً للعميل وذلك لسعي في نشر الخدمة الإلكترونية.

٢- أن أنظمة الدفع الإلكتروني، التي تعمل عن طريق البنوك يجب أن تكون تحت إشراف البنك المركزي المباشر، وذلك للأسباب التالية:

أ- الإصدار النقدي الإلكتروني من مسؤولية البنك المركزي، وذلك لتحقيق الرقابة والتغطيات النقدية اللازمة لذلك.

ب- يجب أن تكون النقود الإلكترونية تساوي في قيمتها النقود الحقيقية المودعة لدى البنوك وهي كأمانة.

ح- طبيعة حسابات أنظمة الدفع الإلكتروني هي حسابات دفع مسبق وبالتالي لا يجوز منح ائتمان مقابل نقود إلكترونية والسبب الرئيسي في ذلك عدم قدرة البنوك في استثمار الأموال المودعة مقابل

الريال الإليكتروني وسيلة مهمة جدا في السيطرة والحفاظ على السياسات النقدية الخاصة بالبنك المركزي

النقود الإلكترونية في استثمار قصير الأجل.

٣- تعزيز المسؤولية القانونية لدى جميع أطراف التعامل أنظمة الدفع الإلكترونية في نظام « اعرف عميلك: (Know your customer) من أجل تأكيد العمليات المالية الإلكترونية في إطار المراقبة ضد الاحتيال وغسل الأموال ، وكذلك حماية أموال مستخدمي أنظمة الدفع الإلكتروني.

٤- ستساعد في حل أزمة السيولة، وذلك عبر تفعيل التبادل التجاري لمختلف أنواع السلع من خلال هذه الخدمة، وبالتالي ينخفض الطلب على النقود الورقية هذا من جهة.

٥- أيضا تواجه البنوك مخاطر السيولة في حالة طلب الوكلاء أو المستخدمين سحب حساباتهم نقد ورقي ، وعليه كما ذكرنا في البند رقم ٢ البند (ب) أن الأموال الخاصة بالنقود الإلكترونية لا يتم التصرف فيها، وتكون على سبيل الأمانة، وتكون تحت إشراف ورقابة البنك المركزي.

٦- نشر الوعي لدى المجتمع من الفائدة في استخدام الخدمات الإلكترونية من خلال إيداع الأموال في رقم هاتفة المحمول ، واستخدام الريال الإلكتروني في سدد التزاماته.

٧- أن هذه الخدمة تتمتع بكافة الضمانات اللازمة لمختلف الأطراف وبالسرية والخصوصية والأمان بدرجة عالية ، وأن أمواله مودعة لدى البنوك، وله الحرية في سحب حسابه نقداً وفي أي وقت.

٨- كما نوصي جميع البنوك والشركات المالية المصرح لها بالتعامل مع (شركة الخدمات المالية اليمنية) والمملوكة لجميع البنوك العاملة وتحت إشراف البنك المركزي، حيث أصدر البنك المركزي تعليمات في ٢٠٠٥ تتضمن أن يجب على البنوك العاملة التعامل مع (المقسم الوطني) الذي بدوره يتحقق الربط الشبكي بين البنوك؛ لتحقيق المقاصة الإلكترونية ، وحان الوقت في تفعيل هذه الشركة الوطنية والمجهزة بجميع التجهيزات التقنية؛ لتكون منصة إلكترونية للتداول بين المحافظ الإلكترونية، وبإشراف البنك المركزي، التي ستكون قيمة مضافة لخدمات النقود الإلكترونية.

هذا ما تم عرضه عليكم بصورة مختصرة عن وجهة نظر الجمعية من استخدام الريال الإلكتروني كأحد أهم وسائل الدفع الإلكتروني.

المراجع الرئيسية

- تقرير وزارة المالية الصادر لسنة ٢٠١٨.
- تجربة جميع البنوك المتعاملة مع النقود الإلكترونية.
- بنك اليمن والكويت - فلوسك.
- كاك بنك - موبايل موني.
- بنك التضامن - محفظتي.
- بنك الكريمي - ام فلوس ، الكريمي جوال.
- البنك اليمني للإنشاء والتعمير - موبايل مصرفي.
- بنك الأمل - بيس.

* مسئول الدراسات والبحوث
عضو مجلس إدارة جمعية البنوك

العملة الإليكترونية والتغلب على أزمة السيولة

رشيد الحداد

لم يعد الأخذ بالعملة الالكترونية وسيلة تبادل نقدية مثلها مثل العملة النقدية الورقية يتم استخدامها كأداة تبادل نقدية في السوق المحلية أو في الجهاز المصرفي وحسب، بل أثبت هذا النوع من العملات إنها تكتسب أهمية كبيرة لتعدد الامتيازات فيها، فعلى مدى العقود الماضية ثبت أن النقد الورقي له سلبيات كبيرة تنعكس سلباً على أداء الاقتصاديات، وعلى النمو المحلي الإجمالي، وعلى الاستقرار المعيشي والاقتصادي للشعوب، وعلى وضع التنمية ككل.

نحن هنا في اليمن عانينا من التعامل السلبي بالعملة في السوق، وارتفعت معدلات إتلاف تلك العملة إلى عشرات المليارات.. ليس ذلك وحسب، فهناك عدد من الظواهر السلبية، التي تحولت إلى مشاكل معقدة أمام السلطات النقدية وكان لها أثر سلبي كبير في إعاقة الدورة النقدية، وخروج كتلة نقدية خارج نطاق البنوك بسبب الادخار السلبي، وثقافة اكتناز كميات كبيرة من النقود الورقية في المنازل لسنوات؛ مما يتسبب بتراجع العرض النقدي من السوق، وتجميد مليارات الريالات كان بإمكانها أن تقود حراكاً اقتصادياً في السوق المحلية وأن تستخدم في تمويل مشاريع التنمية، أو تنفيذ مشاريع استثمارية ذات جدوى ونفع عام.

كنا نتحدث قبل سنوات عن وجود تريليون و٢٠٠ مليار ريال في السوق المحلية، ومع ذلك ظهرت أزمة سيولة نقدية حاول البنك المركزي التغلب عليها بتصدير قرابة ٤٠٠ مليار ريال من النقد الورقي غير المصدر لدى البنك المركزي؛ في محاولة لإنقاذ الوضع، وإعادة مسار الدورة النقدية إلى مسارها الطبيعي، اتجهت كل تلك الكتلة النقدية الكبيرة والضخمة، التي بلغت ثلاثة أضعاف ما كان البنك المركزي اليمني بصنعاء يصدره للسوق من عرض نقدي، إلى السوق الموازي.

تلك الظاهرة، التي تعد أحد عوامل تراجع حركة الاستثمارات في البلاد، وتؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في البلد ككل، تسهم في ارتفاع العجز العام في الموازنة وتدفع البنوك أو المصارف المركزية في الدول إلى تغطية العجز عبر ادوات تضخمية، مثل اللجوء إلى الدين العام الداخلي، أو الاقتراض من الخارج، أو إلى طباعة العملة ، التي يكون لها أثر سلبي على القيمة الشرائية لتلك العملة؛ فتفقد جزءا من قيمتها الشرائية؛ وهو ما ينعكس سلباً على معدل دخل الأسرة، ويرفع معدلات التضخم السعري في السوق المحلية وينتهي غالباً بإيصال البلد إلى حالة عدم استقرار، وخصوصا في الدول الديمقراطية.

تلك المشاكل، وغيرها الناتجة عن الاستخدام السيئ للعملات الورقية الوطنية، حدت منها الكثير من دول العالم عبر آلية العملة الإلكترونية، التي أثبت أنها أكثر مرونة في السوق المحلية من العملة الورقية؛ لسهولة تحويلها من حساب إلى آخر، والتداول بها في السوق المحلية، وسداد الالتزامات بها، وشراء الاحتياجات وغيرها؛ فهذا النوع من العملات الحديثة يتسم بالأمانة كونها صادرة عن البنك المركزي، أو مصارف ذات ثقة وجدارة ائتمانية كبيرة، ولها نقاط تبادل كبيرة تعزز ثقة المستخدم لهذه العملة بها.

عبر العملة الإلكترونية تمكنت دول وحكومات من التغلب على مشكلة التعامل السيئ مع العملة الورقية، وتم إيقاف عمليات الإتلاف والاستنزاف اليومي للعملة الوطنية، يضاف إلى أنها أثبتت جدارتها في إعادة مسار الدورة النقدية بين البنك المركزي أو المصرف المركزي والبنوك العاملة في السوق، وبين قطاعات الأعمال المختلفة وبمرونة شديدة تظل العملة الإلكترونية داخل نطاق الدورة النقدية، مع ضمان عدم تسربها خارج القطاع المصرفي ؛ فتساهم في رفع معدل الإيداعات في البنوك، وبالتالي تضاعف البنوك أنشطتها المختلفة، وتتمكن من رفع معدلات نموها السنوية ، وكذلك تسهم في تحسين الحركة التجارية والاستثمارية في البلد على حساب اقتصاد الظل ، وتسهم بشكل كبير في التغلب على أزمة السيولة النقدية، وتمكن الدول والحكومات من الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها، وتجاه المؤسسات والشركات .

ونظراً للجدوى الاقتصادية الكبيرة للعملة الإلكترونية متعددة المميزات والسمات، ينبغي الدفع بهذه الأداة السحرية الفاعلة، التي ربما قضت على الجوانب السلبية للعملة الورقية، التي كان يدفع ثمنها الوطن والمواطن؛ فهذا النوع من النقود لا يقبل الاكتناز خارج الدورة النقدية للقطاع المصرفي ، ويتميز بسرعة التعامل والتداول والتحويل والاستقبال والسداد دون اللجوء إلى البنوك، وشركات الصرافة في الكثير من الأحيان، ومكاتب تقديم الخدمات ، ويتسم بحماية أموال المدخرين من السرقة او السطو أو المصادرة ، كما يتيح لحامل هذه النقود الاستثمار وتحسين معدلات الدخل عبر طرق حديثة.

لذلك كانت اليمن بحاجة إلى هذا النوع من العملات الذي يتسم بالأمان كونه يأتي كبديل للنقود الورقية ويقوم بنفس وظائفها وبشكل وطريقة أسرع، ويسهم في انهاء الكثير من المشاكل الاقتصادية وبعكس العملة الورقية التي تتحول إلى أداة للإخلال بالنظام المالي والاقتصادي للبلد تتحول العملة الإلكترونية إلى عامل أساسي للاستقرار المعيشي والاقتصادي للبلد.